



الأسئلة :

السؤال الأول : اشرح ما يلي : **5 نقاط ( 1 ن لكل مصطلح )**

**التجارة البينية** (مع ذكر مثال): هي التجارة بين الدول المصنعة في السلع المتباينة أين الدول تصدر وتستورد منتجات متميزة تنتمي إلى نفس القطاع ولكنها تختلف من حيث الخصائص ومثال على ذلك دولتان تصدران وتستوردان سيارات ذات خصائص مختلفة.

**فترة إبطاء التقليد :** الفترة الزمنية الفاصلة بين بداية إنتاج المنتج في الدولة المبتكرة و بداية إنتاج نفس المنتج في الدول الأخرى.

**الرسم القيمي والرسم النوعي :** الرسم القيمي أو الضريبة الجمركية هي ضرائب تفرض كنسبة مئوية من قيمة السلع المستوردة. الرسم النوعي : هي ضريبة تفرض كرسوم ثابتة لكل وحدة من السلعة المستوردة.

**مستندات مقابل الدفع :** بنك المستورد يستلم المستندات من المصدر و يدفع قيمة البضاعة نقدا

**مستندات مقابل القبول :** يستلم المستوردات مستنداته مقابل قبوله السفنجة (توقيعه على الكمبيالة)

السؤال الثاني : تعتبر المنتجات المقنتاة من قبل الحكومات لغرض استعمالها لاحتياجات السلطات العمومية معفية من مبدأ المعاملة الوطنية ، اشرح ذلك.

مبدأ المعاملة الوطنية يقتضي معاملة المنتج الأجنبي مثل معاملة المنتج المحلي المشابه ولكن المنتجات الحكومية معفية من هذا المبدأ وهذا يعني أنه يمكن للهيئات الحكومية تفضيل المنتج المحلي على المنتج الأجنبي عند شراء منتجات لأغراض حكومية كأن تفضل السلطات مورد محلي عند اقتناء سيارات لغرض استعمالها من طرف الهيئات الحكومية وذلك لغرض حماية المصالح الوطنية. ( 2 ن )

السؤال الثالث : تتبع المملكة العربية السعودية نظام صرف ثابت محرر و كان السعر المرجعي للدولار مقابل الريال السعودي كما يلي : 1 دولار = 3.75 ريال سعودي. إذا ارتفع سعر صرف الريال مقابل الدولار وأصبح مثلا 1 دولار = 2 ريال سعودي فماذا تفعل السلطات السعودية لغرض تخفيض العملة المحلية؟

في هذه الحالة يقوم البنك المركزي السعودي ببيع العملة المحلية وشراء العملة الأجنبية ( دولار ) لهدف زيادة عرض العملة المحلية مقابل العملة الأجنبية مما يؤدي الى انخفاض قيمة الريال مقابل الدولار. (1.5 ن)

السؤال الرابع : ماهي تقنية التمويل الأكثر ضمانا : التحصيل المستندي أم الاعتماد المستندي و لماذا؟

التقنية الأكثر ضمانا هي الاعتماد المستندي لأن في هذه التقنية يلتزم بنك المستورد بدفع قيمة المستندات بعد التحقق من مطابقتها على عكس التحصيل المستندي أين البنك لا يتحمل أية مسؤولية في حالة امتناع المستورد عن دفع قيمة هذه المستندات. (1.5 ن)

السؤال الخامس : يوجد ثلاثة صلاحيات هي الصلاحيات الحصرية ، الصلاحيات المشتركة و صلاحيات الدعم والتنسيق. (1.5 ن)

السؤال السادس : اليك المثالين التاليين :

1-صدرت الجزائر تمور لدولة إيطاليا بقيمة 200000 دولار



2- استوردت الجزائر من موريطانيا أسماك بقيمة 150000 دولار وصدرت لها بضاعة ب 150000 دولار

المطلوب : سجل العمليتين في ميزان مدفوعات الجزائر ( كل عملية على حدا)

### العملية 1 (1.5ن)

البيان	دائن	مدين
- الصادرات من البضائع	200000	
- أصول بالعملة الصعبة		200000

### العملية 2 (1.5ن)

البيان	دائن	مدين
- صادرات و واردات البضائع	150000	150000

**السؤال السابع:** تقدر قيمة سلة لثلاثة منتجات أساسية ( البن، الزيت ، السكر) في البرتغال ب 5 يورو بينما تقدر قيمة نفس السلة في المغرب ب 52 درهم. حسب نظرية تعادل القدرة الشرائية ماهو سعر صرف اليورو مقابل الدرهم وسعر صرف الدرهم مقابل اليورو؟

حسب هذه النظرية : 5 يورو = 52 درهم وبالتالي سعر صرف اليورو مقابل الدرهم هو ( **1 يورو = 10.4 درهم**) وسعر صرف الدرهم مقابل اليورو هو ( **1 درهم = 0.096 يورو**) ( 2ن)

### السؤال الثامن (3.5ن)

توقع مستثمر ارتفاع أسعار أسهم شركة خلال الأشهر القادمة فقام بشراء عقد خيار شراء أجل ل 200 سهم من أسهم هذه الشركة بسعر ممارسة (تنفيذ) 300 دج للسهم وتاريخ انتهاء الصلاحية بعد 5 أشهر علما أن سعر الخيار هو 10 دج للسهم.

- إذا ارتفع سعر السهم السوقي إلى 320 دج للسهم عند انتهاء صلاحية العقد فكيف يتصرف المستثمر مع التعليل (حساب الربح الصافي).

في هذه الحالة يقوم المستثمر بتنفيذ العقد أي تنفيذ حقه في شراء 200 سهم لأن سعر السهم في السوق أعلى من سعره في العقد (سعر السوق أكبر من سعر الممارسة) و يحقق المستثمر ربحا كما يلي :

$$\text{الربح} = (320-300) * 200 = 4000 \text{ دج}$$

$$\text{العلاوة ( المكافأة)} = 200 * 10 = 2000 \text{ دج}$$

**الربح الصافي = العائد - المكافأة = 4000 - 2000 = 2000 دج وبالتالي يربح المستثمر 2000 دج إذا بتنفيذه لخيار الشراء.**